

القواعد الفقهية وتطبيقاتها الدعوية

إعداد: حسام العيسوي إبراهيم

إهداء

إلى إخواني في مشروع ورثة الأنبياء، والذين أتوسم فيهم أن يكونوا مشاعل الهداية لهذه الأمة، والنور الذي يسيّر فيه الحيارى من أبنائها، والذين وجدنا فيهم روح الهمة والنشاط، والتمسنا في محاورتهم روح العزم وحب العمل، إليهم أهدي هذا البحث، والذي أدعو المولى تبارك وتعالى أن يجمعني وإياهم على حب الخير.

أخوكم

حسام العيسوي إبراهيم

صفط تراب- المحلة الكبرى – الغربية

h_sneed79@yahoo.com

ت: ٠١١٥٧٥١٨٨٠٣

المقدمة

القواعد الفقهية من أهم الاجتهادات الفكرية والعلمية والفقهية، والتي وصل إليها فقهاؤنا المسلمون، والتي تنم عن روح الإسلام، ومقاصده العظمى، كما تنم عن يسر الإسلام ومرونته، وهذا البحث الذي قمت بإعداده منذ فترة ليست بالطويلة، رأيت فيه النفع لنشره في ذلك الوقت على موقعنا(منارات) تزامناً مع دورة ورثة الأنبياء لإعداد الدعاة والعلماء، والذي أدعوا الحق تبارك وتعالى أن يوفق كل القائمين على المشروع، وأن يكتب له النجاح في تطبيق أهدافه المرجوة، وقد رأيت واستمعت إلى محاضرات القواعد الفقهية ضمن المشروع، فقلت لماذا لا أعيد نشر البحث لتعم به الفائدة، وينتفع به إخواني من الأئمة والخطباء والدعاة، راجياً من المولى تبارك وتعالى أن يتقبله مني، ويجعله في ميزان حسناتي، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

الفقير إلى عفو ربه

حسام العيسوي إبراهيم

الفصل الأول

تعريف القاعدة الفقهية وفوائدها

من المهم للداعية التعرف على القواعد الفقهية . فالقواعد الفقهية للداعية تثقل وتنمي تفكيره الدعوى، كما أنها بداية مهمة لكل طالب علم مقبل على طريق الاجتهاد .
فما هي القاعدة الفقهية ؟ وكيف تفيد الداعية في حياته الدعوية ؟ هذا ما نجيب عليه في هذا البحث، وأرجو من الله عزوجل أن يفتح لنا طريق الوصول الى الحق إنه ولى ذلك والقادر عليه .

ما هي القاعدة الفقهية ؟

تعددت التعريفات للقواعد الفقهية وأهم هذه التعريفات أن القواعد لغة: جمع قاعدة، ومن معانيها اللغوية: (الأساس)، ومنه قوله سبحانه وتعالى: " **وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ** " ، ومن معانيها أيضاً (الضابط)، وهو الأمر الكلي ينطبق على جزئيات .

أما القاعدة اصطلاحاً، فهي : " قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها " وتتعلق القاعدة بمختلف العلوم، فهناك قواعد أصولية وفقهية ونحوية، وهناك قواعد شرعية وعقلية وقانونية . . فلكل علم قواعده .

ومن مثل هذه التعريفات السابقة يمكننا تعريف القواعد الفقهية بأنها: " هي أصول فقهية كلية في نصوص موجزة تتضمن أحكاماً تشريعية عامة في الحوادث التي تندرج تحت موضوعها".
و هي: " حكم شرعي في قضية أغلبية يتعرف منها أحكام ما دخل تحتها ".
أو يقال: "هي أصل فقهي كلي يتضمن أحكاماً تشريعية عامة، من أبواب متعددة في القضايا التي تدخل تحت موضوعه " نحو قاعدة: "الأمر بمقاصدها"، و"اليقين لا يزول بالشك"، و"الضرر يُزال"، و"العادة محكمة"، و"المشقة تجلب التيسير"، وهذه هي القواعد الفقهية الكلية الخمس الكبرى، ودونها من القواعد الفقهية كثير .

١- فوائد دراسة القواعد الفقهية :

يقول الشيخ السعدي رحمه الله في منظومة القواعد الفقهية :

اعلم هُديتَ أن أفضلِ المننِ علم يزيل الشك عنك والدرن

ويكشف الحق لذى القلوب ويوصل العبد إلى المطلوب

فاحرص عل فهمك للقواعد جامعة المسائل الشوارد

فترتقي في العلم خير مرتقى وتقتفي درب الذي قد وُفِّقَا

فهو يقول : أن ممن الله على العباد كثيرة ، وأفضل ما من الله على عبده به هو العلم النافع .
وضابط العلم النافع كما - قلت في النظم - أنه يزيل عن القلب شينين : وهما : الشبهات
والشهوات .

فالشبهات : تورث الشك

والشهوات : تورث درن القلب وقسوته، وتنشط البدن عن الطاعات .

فعلامه العلم النافع: أن يزيل هذين المرضين العظيمين .

ويجلب للعبد في مقابلتهما شينين وهما : اليقين : الذي هو ضد الشكوك .

الثاني : الإيمان التام الموصل للعبد لكل مطلوب، المثمر للأعمال الصالحة : الذي هو ضد
للشهوات .

فكلما ازداد الإنسان من العلم النافع : حصل له كمال اليقين ، وكمال الإرادة، ولا تتم سعادة
العبد إلا باجتماع هذين الأمرين، وبهما تتال الإمارة في الدين .

قال تعالى : **" وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ "** ودرجات

اليقين ثلاثة كل واحدة أعلى من الأخرى : علم اليقين، وعين اليقين، وحق اليقين .

فعلم اليقين : في [الدنيا] كعلمنا الآن بالجنة والنار .

وعين اليقين : إذا ورد الناس القيامة **" وَأُزِلْفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ (٩٠) وَبُرِّزَتِ الْجَحِيمُ لِلْغَالِينَ**

(٩١) " فرأوهما قبل الدخول .

وحق اليقين : إذا دخلوهما .

وحاصل ذلك : أن العلم شجرة تثمر كل قول حسن، وعمل صالح .

والجهل : شجرة تثمر كل قول وعمل خبيث .

وإذا كان العلم بهذه المثابة فينبغي للإنسان أن يحرص كل الحرص، ويجتهد كل الإجتهد في
تحصيله، وأن يديم الاستعانة بالله في تحصيله، ويبدأ بالأهم فالأهم منه .

ومن أهمه : معرفة أصوله وقواعده التي ترجع مسائله إليها . وهذا لأن معرفة القواعد من

أهم وأقوى الأسباب لتسهيل العلم وفهمه وحفظه، لجمعها المسائل المتفرقة بكلام جامع .

ويمكن تلخيص الفوائد من دراسة القواعد الفقهية في الآتي :

١- إن دراسة القواعد الفقهية وحفظها أيسر طريق لمعرفة أحكام المسائل الجزئية

وتذكرها؛ لأن من الصعب حفظ حكم كل جزئية على حدة، بينما يسهل حفظ القواعد، وفهم

كيفية التفريع عليها، ومعرفة مستثنياتها، قال القرافي: "ومن ضبط الفقه بقواعده استغنى عن

حفظ أكثر الجزئيات لاندراجها في الكليات" .

٢- إن دراسة الجزئيات بمعزل عن القواعد الفقهية الجامعة لها قد تُوقِّعُ في بعض الخطأ والخلط والاضطراب؛ لعدم الرابط الجامع، قال القرافي: "ومن جعل يُخرج الفروع بالمناسبات الجزئية دون القواعد الكلية تناقضت عليه الفروع واختلفت، وتزلزلت خواطره فيها واضطربت".

٣- إن دراستها تربي الملكة الفقهية، وتنمي القدرة على إلحاق المسائل وتخريج الفروع لمعرفة أحكامها، قال السيوطي: "اعلم أن فن الأشباه والنظائر، الذي تدخل فيه القواعد الفقهية، فن عظيم، به يطلع على حقائق الفقه ومداركه، ومآخذه وأسراره، ويتمهر في فهمه واستحضاره، ويقتدر على الإلحاق والتخريج، ومعرفة أحكام المسائل التي ليست بمسطورة، والحوادث والوقائع التي لا تنقضي على مر الزمان".

٤- إن دراستها مما يعين على معرفة مقاصد الشريعة، بشكل قد لا يتيسر من خلال دراسة الجزئيات؛ حيث إن دارس الفقه قد لا يتفطن لها، بخلاف ما لو درس قاعدة "المشقة تجلب التيسير"، فإنه يظهر له أن من مقاصد الشريعة: التيسير على المكلفين، وكذا لو درس قاعدة "لا ضرر ولا ضرار"، فإنه يتبين له أن من مقاصد الشريعة: دفع الضرر ورفع... وهكذا.

٥- إن دراسة القواعد الفقهية والإمام بها تربي عند الباحث ملكة المقارنة بين المذاهب المختلفة، وتوضح له وجهاً من وجوه الاختلاف وأسبابه بين المذاهب؛ وذلك لأن القواعد الفقهية - في أكثرها - موضع اتفاق بين الأئمة المجتهدين، ومواقع الخلاف فيها قليلة، فتظهر الفائدة من دراسة هذا القليل وتأمله؛ حيث إنه سبب من أسباب الاختلاف.

٦- إن دراستها وإبرازها "تُظهر مدى استيعاب الفقه الإسلامي للأحكام، ومراعاته للحقوق والواجبات، وتُسَهِّلُ على غير المختصين بالفقه الاطلاع على محاسن هذا الدين، وتُبَيِّلُ دعوى من ينتقصون الفقه الإسلامي، ويتهمونه بأنه إنما يشتمل على حلول جزئية وليس قواعد كلية".

٧- إن دراسة القواعد الفقهية والإمام بها واستيعابها يعين القضاة والمفتين والحكام عند البحث عن حلول للمسائل المعروضة والنوازل الطارئة بأيسر سبيل وأقرب طريق.
أما عن أهميتها الدعوية :

فيحدثنا الدكتور عبد الرحمن بن أحمد الجرعي ويقول :
هناك اتجاه أصيل في الكتابة الدعوية مفاده ربط المباحث الدعوية والتربوية بالقواعد الفقهية والأصولية، وهو اتجاه أملت الحاجة إلى التأصيل الشرعي لكثير من قضايا الدعوة، خاصة بعد ظهور اجتهادات غريبة عن الحس الإسلامي في بعض أوساط الدعاة، فالاستئثار بهذه القواعد

يسهم في ضبط الاجتهادات الدعوية، كما أن هذه القواعد توفر مادة خصبة للدعاة ليفيدوا منها في الاستدلال والتقعيد والتنظير.

إن كتابة المباحث الدعوية في ظل هذه القواعد الفقهية أو الأصولية يسهم في ربط الاجتهادات الدعوية برابط شرعي متين منضبط، ويعطي للدعاة مرجعية موثوق بها خاصة أن القواعد الفقهية الكبرى تحظى باتفاق الغالبية من الفقهاء، كما أنها تبين عوار التصرفات الشاذة، التي تمارس في غفلة من الوعي، وغلبة الهوى أو الجهل .

وهذا الاتجاه في الكتابة -على حسب علمي - حديث نسبياً، وإن لم يغفل بالكلية، وأنا هنا أشير إلى كتابات المعاصرين، أما السلف فإن حديثهم عن المباحث الدعوية يأتي ضمن فنون متعددة، ولعل الحاجة إلى أفراد المباحث الدعوية في تصانيف مستقلة - كما هو الحال الآن - قد أملاه التوسع في التخصصات . وأشير إلى نقطتين:

الأولى : أن الدعوة إلى الله قربة وعبادة، وهي ممارسة تنطلق من مشكاة الشريعة، فلا بد من مراجعة الخطوات ليعلم هل ممارساتنا الدعوية منطلقة من قواعد الشريعة، أم أننا وجدنا من قبلنا على سنن فنحن نتبعهم، وما دامت الدعوة عبادة فيجب أن تكون على مقتضى ما يرضاه الشارع الحكيم .

الثانية: أن التطبيقات الدعوية اجتهادية، خاضعة للمراجعة والتمحيص والإضافة والحذف، وتخضع كذلك لمعرفة البيئة الدعوية وما يعترضها من ممارسات، وما يكون فيها من قضايا تحتاج إلى اجتهاد في تلمس الحكم الشرعي من خلال هذه القواعد، التي هي بمثابة المنارات الهادية في الطريق اللاحب .

الفصل الثاني

أشهر الكتب المؤلفة في القواعد الفقهية

أشهر الكتب المؤلفة في القواعد الفقهية

من أشهر الكتب المؤلفة في القواعد الفقهية وأقدمها كتاب: (تأسيس النظر) للإمام أبي زيد الدبوسي المتوفى سنة ٤٣٠ هـ حيث ضمن كتابه هذا طائفة هامة من الضوابط الفقهية الخاصة بموضوع معين، ومن القواعد الكلية مع التفريع عليها.

وكتاب تأسيس النظر هذا يعتبر من الكتب الأولى في علم الخلاف. أي المسمى الآن بالفقه المقارن بين أئمة المذهب الواحد من ناحية، وبين المذاهب المختلفة من ناحية ثانية.

ولم يقل الدبوسي إنه جمع قواعد، وإنما أطلق لفظ الأصل على ما اعتقد أنه جامع لمسائل شتى، وطريقته أن يذكر الأصل وصاحبه، ثم يتبعه بذكر مسائل مختلفة، ويذكر بعدها الرأي

المخالف. وقد اشتمل كتاب تأسيس النظر على خمسة وثمانين أصلاً، وتأسيس النظر مطبوع ومعه قواعد الكرخي .

ولم يشتهر مؤلف للحنفية في القواعد بعد الدبوسي خلال القرنين الخامس والسادس غير ما شرحه النسفي لقواعد الكرخي ، ويظهر أن غير الحنفية - وخاصة الشافعية - نهضوا بهذا العلم في القرون التالية فرأينا من مؤلفيهم ومؤلفاتهم ما يلي :

١- كتاب (قواعد الأحكام في مصالح الأنام) للإمام عز الدين عبدا لعزیز بن عبد السلام السلمي الشافعي المتوفى سنة ٦١٦ هـ. وهو المسمى بالقواعد الكبرى، وهو مطبوع، كما أن له كتاباً آخر يسمى بالقواعد الصغرى.

٢- كتاب (أنوار البروق في أنواء الفروق) المعروف بكتاب الفروق، للإمام شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المالكي المتوفى سنة ٦٨٤ هـ.

٣- كتاب (الأشباه والنظائر) للإمام صدر الدين محمد بن عمر الشافعي الشهير بابن الوكيل وبابن المرحل المتوفى سنة ٧١٦ هـ.

٤- كتاب (القواعد) لأبي عبدالله محمد بن محمد بن أحمد المقرئ المالكي المتوفى سنة ٧٥٨ هـ وهذا الكتاب جمع فيه مؤلفه مائتين وألف قاعدة .

٥- كتاب (الأشباه والنظائر)، للإمام تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي الشافعي المتوفى سنة ٧٧١ هـ. وقد سلك في كتابه طريقة ابن الوكيل، وفاقه في استيعابه واستيفائه ولغته، وهو يعتبر بحق معلمة فقهية عظيمة وقد طبع أخيراً .

٦- كتاب (المنثور في ترتيب القواعد الفقهية)، للإمام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي المتوفى سنة ٧٩٤ هـ وقد رتب الزركشي في كتابه هذا القواعد الفقهية ترتيباً ألفاً بائياً ليسهل تناولها .

٧- كتاب (تقرير القواعد وتحرير الفوائد)، لأبي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي المتوفى سنة ٧٩٥ هـ، وهذا الكتاب مطبوع بتحقيق الشيخ حامد الفقي تحت عنوان: (القواعد في الفقه الإسلامي) .

٨- كتاب (القواعد)، للإمام تقي الدين أبي بكر بن محمد الحسيني الحصني الشافعي المتوفى سنة ٨٢٩ هـ .

٩- كتاب (الأشباه والنظائر) للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي الشافعي المتوفى سنة ٩١١ هـ وهو مطبوع متداول، وهو من أشهر الكتب المؤلفة في القواعد .

- ١٠- كتاب (إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك)، لأبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي المالكي المتوفى سنة ٩١٤ هـ ، وقد حققه أحمد أبو طاهر الخطابي، وطبع بإشراف اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي بين المغرب ودولة الإمارات سنة ١٤٠٠ هـ بالرباط .
- ١١- كتاب (الأشباه والنظائر)، للإمام زين الدين بن إبراهيم الشهير بابن نجيم الحنفي المتوفى سنة ٩٧٠ هـ وهو مشهور ومطبوع ومتداول، وهو من أشهر كتب القواعد الفقهية .
- ١٢- مجلة (الأحكام العدلية العثمانية) الصادرة سنة ١٢٨٦ هـ، إذ صدرت بتسع وتسعين قاعدة فقهية مختارة من أهم ما جمعه ابن نجيم والخادمي بإضافة بعض القواعد الأخرى، وشرح هذه القواعد شراح المجلة أمثال علي حيدر ومحمد طاهر الأتاسي .
- ١٣- كتاب (الفوائد البهية في القواعد والفوائد الفقهية)، للشيخ محمود حمزة مفتي دمشق في عهد السلطان عبد الحميد والمتوفى سنة ١٣٠٥ هـ ، إذ قام في كتابه هذا باستقصاء القواعد والضوابط والأصول في معظم أبواب الفقه، وبلغ ما فيه من القواعد ثلاثاً وأربعين ومائتي قاعدة فقهية، تمثل في مجموعها قواعد المذهب الحنفي .
- ١٤- (المدخل الفقهي العام)، لمصطفى الزرقا.
- ١٥- كتاب (شرح القواعد الفقهية للشيخ أحمد الزرقا)، والد الشيخ مصطفى الزرقا، وكان شرح أبيه مخطوطاً فقام بطبعه بمطبعة الغرب الإسلامي ببغروت سنة ١٤٠٣ هـ وهو شرح لقواعد مجلة الأحكام العدلية التزم فيه الشارح رحمه الله المذهب الحنفي تمثيلاً وتخريجاً .
- ١٦- كتاب (القواعد الفقهية نشأتها وتطورها)، تأليف الشيخ علي بن أحمد الندوي الذي أعده لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرى وطبع في دمشق بدار القلم سنة ١٤٠٦ هـ .

الفصل الثالث

القواعد الفقهية الكلية وما يندرج تحتها من قواعد جزئية

(وتطبيقاتها الدعوية)

القاعدة الأولى : قاعدة الأمور بمقاصدها

دليلها: قوله صلى الله عليه وسلم: (**إنما الأعمال بالنيات**) .

معنى القاعدة في الاصطلاح الفقهي:

معناها إن أعمال المكلف وتصرفاته من قولية أو فعلية تختلف نتائجها وأحكامها الشرعية التي تترتب عليها باختلاف مقصود الشخص وغايته وهدفه من وراء تلك الأعمال والتصرفات أو: أن الحكم الذي يترتب على أمر، يكون موافقاً ومطابقاً لما هو المقصود من ذلك الأمر.

أمثلة على القاعدة:

١. من قتل غيره بلا مسوغ شرعي . إذا كان عامداً فلفعله حكم وإذا كان مخطئاً فلفعله حكم آخر.

٢. ومن قال لغيره : خذ هذه الدراهم، فإن نوى التبرع كان هبة، وإلا كان قرضاً واجب الإعادة، أو أمانة وجب عليه حفظها وإلا كان ضامناً. فصورة الإعطاء واحدة، ولكن المقاصد من وراء ذلك مختلفة، فتترتب الأحكام تبعاً لتلك المقاصد والأهداف.

٣. ومن التقط لقطة بقصد أخذها لنفسه كان غاصباً عليه ضمانها إذا تلفت في يده، ولو التقطها بنية حفظها وتعريفها وردها لصاحبها متى ظهر كان أميناً، فلا يضمنها إذا هلكت بلا تعد منه عليها أو تقصير في حفظها.

القواعد المندرجة تحت هذه القاعدة:

١. العبرة في العقود بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني.

٢. النية تعمم الخاص، وتخصص العام.

٣. اليمين على نية الحالف.

ومن التطبيقات الدعوية لهذه القاعدة :

- ١- الدعوة إلى الله عمل يتقرب به إلى الله فلا بد له من نية، فحضور الفعاليات الدعوية والمشاركة فيها، ودعوة الغير إليها، والحرص على ذلك كل ذلك مداره على النية والقصد .
- ٢- الباعث على الانضمام لركب الدعاة ما هو؟ أهو شهرة أم مكاسب مادية، أم قضاء وقت الفراغ وطرد الملل والسأم، أم الاستزادة من الثقافة والمعرفة . أم هو القيام بالواجب الشرعي . ولكل نية حسابها، والنية الحسنة درجات بحسب أثرها، ونفعها لصاحبها، وللمجتمع .
- ٣- العناية بأصحاب المواهب والقدرات المتميزة ما دافعه ؟ أهو عاطفة شخصية ؟ أم هو عراق أقران ؟ أم هو كحرص أبي حنيفة على أبي يوسف حين ظل ينفق عليه عشر سنين حتى شدا في العلم، وأصبح من أعظم قضاة الأرض وفقهائها.

- ٤- قد يسيئ لك الشخص وأنت الداعية إلى الله أو المربي وهو غير قاصد للإساءة، ولم يظن أنها تبلغ ما بلغت، فحكمه يختلف عن حكم من تقصد الإساءة، وكان يعلم بمآلات الأمور، فاعتبار القصد هنا لازم . وإن كان الأصل أن الداعية إلى الله يجعل الكلام الذي لا يعطل مسيرته دبر أذنيه ، ولا يشغل نفسه بتتبع مقولة فلان وفلان . ومن ألطف ما قيل في ذلك قول الصحابي الجليل العلاء بن الحضرمي :

وحي ذوي الأضغان تسب قلوبهم *** تحية ذي الحسى فقد يرقع النقل
فإن دحسوا بالشر فاعف تكرما *** وإن كتموا عنك الحديث فلا تسل
فإن الذي يؤذيك منه سماعه *** وإن الذي قالوا وراءك لم يقل

٥- مما يجب الانتباه إليه الشهوة الخفية لدى الداعي بإظهار علمه وتنقص غيره بالجهل، وهذا مسلك دقيق يجب التحرز منه وتعهد النفس دائماً حتى تجتنبه . وقد نبه الغزالي - رحمه الله - إلى ذلك حيث قال :

"إن العالم - عند الدعوة - قد يرى عز نفسه بالعلم وذل غيره بالجهل، فربما يقصد الإدلال وإظهار التميز بشرف العلم وإذلال صاحبه بالنسبة إلى خسة الجهل " ثم قال: " هذه مذلة عظيمة وغائلة هائلة وغرور للشيطان يتدلى بحبله كل إنسان إلا مَنْ عرفه الله عيوب نفسه وفتح بصيرته بنور هدايته، فإن للاحتكام على الغير لذة للنفس عظيمة " ثم بيّن الغزالي - رحمه الله المعيار الذي يعرف به هذا الأمر فقال: " وله محك ومعيار ينبغي أن يمتحن المحتسب به نفسه، وهو أن يكون امتناع ذلك الإنسان عن المنكر بنفسه أو باحتساب غيره أحب إليه من امتناعه باحتسابه، فإن كانت الحسبة شاقة عليه ثقيلة على نفسه، وهو يود أن يكفي بغيره فليحتسب، فإن باعته هو الدين "

وهو على خير ، وإن كان لا يحب ذلك لغيره من أهل العلم والدعوة فما هو إلا متبع هوى نفسه، متوسل إلى إظهار جاه نفسه بواسطة دعوته، فليتق الله تعالى فيه، وليدع نفسه أولاً وقد عقب الشيخ صالح بن حميد على قول صاحب الإحياء " أن يكون امتناع ذلك الإنسان عن المنكر بنفسه أو باحتساب غيره أحب إليه من امتناعه باحتسابه " فقال " هذا عندي محل نظر، وبخاصة مع قوله صلى الله عليه وسلم : " فوالله لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من حمر النعم " فالتنافس في هذا تنافس في الخير، ومع قوله تعالى : **" وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا "** ويتلمس الإخلاص وصلاح النية في غير المنافسة الشرعية "

٦- عقد الإمام النووي - رحمه الله - في كتابه (الأذكار) باباً بعنوان " الغيبة بالقلب " وفيه قال " اعلم أن سوء الظن حرام مثل القول فكما يحرم أن تحدّث غيرك بمساوئ إنسان، يحرم أن تحدّث نفسك بذلك وتسيء الظن به " وقد ذكر الإمام الغزالي في إحيائه كلاماً قريباً من هذا وإذا وقع في قلبك ظن السوء فهو من وسوسة الشيطان يلقيه إليك، فينبغي أن تكذبه فإنه أفسق الفساق، وقد قال تعالى : **(إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ)** (فلا يجوز تصديق إبليس، فإن كان هناك قرينة تدل على فساد واحتمال خلافه، فتتفر منهُ، وتستثقله وتفتر عن مراعاته وإكرامه والاعتماد بسيئته فإن الشيطان قد يقرب إلى القلب بأدنى خيال مساوئ الناس، ويلقي إليه أن هذا من فطنتك وذكائك وسرعة تنبهك، وإن المؤمن ينظر بنور الله، وإنما هو على التحقيق ناطق بغرور الشيطان وظلمته ومهما خطر لك سوء في مسلم فزد في مراعاته وإكرامه؛ فإن ذلك يغيض الشيطان ويدفعه عنك فلا يلقي إليك مثله خيفة اشتغالك بالدعاء له . وهذا معنى لطيف أتمنى أن يفتن إليه الدعاة والمربون ،

وأن يغرسوه في نفوسهم، وفي نفوس أبنائهم، بدلاً من طغيان نفسية الكراهية التي تجتاح بعض النفوس وتشعل حرائق البغضاء في أرجائها .

٧- النصيحة إحسان متمحض للمنصوح يصدر عن شفقة ورحمة، ويجب أن يكون مراد الناصح بها وجه الله عز وجل، ولا يكاد يفرق بين النصيحة والتعيير إلا النية والباعث والحرص على الستر، وشتان بين من قصده النصيحة ومن قصده الفضيحة، ولا تلتبس إحداها بالأخرى .
القاعدة الثانية : اليقين لا يزول بالشك :

ودليلها : قوله صلى الله عليه وسلم: (إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكل عليه أخرج منه شيء أم لا؟! فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً) رواه مسلم.
معنى القاعدة :

أن الأمر المتيقن بثبوته لا يرتفع إلا بدليل قاطع، ولا يحكم بزواله لمجرد الشك، كذلك الأمر الذي تيقنا عدم ثبوته لا يحكم بثبوته بمجرد الشك، لأن الشك أضعف من اليقين، فلا يعارضه ثبوتاً وعدماً.
أمثلة للقاعدة :

- المستيقن للطهارة إذا شك في الحدث فهو متطهر عند الأئمة الثلاثة، أبي حنيفة والشافعي وأحمد رحمهم الله تعالى، وأما عند مالك رحمه الله: فمن شك في الطهارة يجب عليه الوضوء.
بناء على قاعدة تقول: (الشك في الشرط مانع من ترتب للمشروط)، والطهارة شرط في صحة الصلاة فالشك فيها مانع من صحة الصلاة.

وإذا ثبت دين على شخص وشكنا في وفائه، فالدين باق.

القواعد الفرعية المندرجة تحت هذه القاعدة:

١. الأصل بقاء ما كان على ما كان.

2. الأصل براءة الذمة.

3. ما ثبت بيقين لا يرتفع إلا بيقين.

4. الأصل في الصفات والأمور العارضة عدمها.

5. الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته.

6. الأصل في الأشياء الإباحة عند الجمهور.

7. الأصل في الأبضاع التحريم.

8. لا عبرة للدلالة في مقابلة التصريح.

9. لا ينسب إلى ساكت قول.

10. لا عبرة بالتوهم.

11. لا عبرة بالظن البين خطؤه.

12. الممتنع عادة كالممتنع حقيقة.

13. لا حجة مع الاحتمال الناشئ عن الدليل.

ومن التطبيقات الدعوية لهذه القاعدة :

١. وجوب إشاعة منهجية التثبت عند الحكم على الأشخاص أو الهيئات أو المؤسسات عموماً، ومما يؤسف له أن هذه المنهجية تتوارى عند التطبيق لدى بعض فئات الدعاة خاصة عندما تكثر الإشاعات، ويعز المصدر الموثوق به، لكن المسلم له منهجية تميزه عن غيره، فهو لا يتمضمض بأعراض البرءاء، ولا ينقل من الأخبار إلا ما يتقن منه.

٢. المسلم يأوي إلى جبل من اليقين بأن الأصل في المسلم البراءة، والسلامة، والعدالة، وحسبك أن الله لم يكلفك -أخي المسلم- أن تنقب عن صدور الخلق فتعلم أن فلانا قال كذا أو فعل كذا، فكل نفس بما كسبت رهينة، لكنك تكون في أعظم الحرج إن نجح الشيطان بأن يجعلك مطية لقول الزور، وخاصة حينما يكون القائل في مكانة مرموقة من محبيه وسامعيه .

يقولون أقوالاً ولا يعلمونها *** ولو قيل هاتوا حقائقاً لم يحققوا
ومن الأسف أن كثيراً من الأخبار التي تلاك في أوساط أهل الخير هي في القائمة الضبابية بين اليقين والشك، ومما يزهد الكثير من الناس في التثبت رغبته في السبق بنشر الخبر، أو التمدح بسعة العلم، والإحاطة بالأمور، وسعة العلاقات التي تتيح أن يطلع على ما لم يطلع عليه غيره .

٣. الانسياق وراء الظنون والشكوك له آثار مدمرة على العمل الإسلامي ومنها توهين الصف المسلم، بنشر الإشاعات، وأحياناً تكون هذه الإشاعات موجهة إلى رموز الخير ممن لهم في النفوس مكانة وتقدير، فتحدث البلبلة، والشقاق، وعندها يرقص الشيطان فرحاً على أشلاء وحدتنا .

ومن الآثار كذلك إضعاف الثقة في أهل الدعوة وأهل الإصلاح والتوجيه .

يا رجال العلم يا ملح البلد * ما يصلح الملح إذا الملح فسد**

ومما أذكره كتطبيق لما سبق أنه في ذات يوم قرأت في أحد المنتديات في الانترنت أن أحد الأماكن العامة التي يحضرها النساء قد حصل فيه منكر عظيم يجب المسارعة إلى إنكاره، وصاحب الخبر يهيب بالجميع التصدي لهذا المنكر فسألت إحدى قريباتي -ممن أعرف حرصها على إنكار المنكر- عن ذلك فأفادت بعدم صحة الخبر جملة وتفصيلاً خاصة وأن مثل هذا الأمر لو حصل لعلم به الجميع ممن حضر .

ومن آثار الانسياق وراء الشكوك أن الباب يبقى مفتوحاً لأعداء الدين ممن يسعدهم اشتغال أهل الحق ببعضهم البعض فييقنون في مأمن من تماسكهم ووحدتهم، فيضعون الأحابيل ويروجون الإشاعات التي مهر فيها الأعداء من لدن ابن سبأ وحتى اليوم :

لا أنت قلت ولا سمعت أنا *** هذا كلام لا يليق بنا

إن الكرام إذا صحبتهموا **** ستروا القبيح وأظهروا الحسن

اعتماد منهجية الحقائق الموثقة بالدلائل والإحصائيات والأرقام عند اتخاذ أي قرار أو تصرف، بعيداً عن الانفعالات العاطفية، وردود الأفعال التي لا تعني حل المشكلة بمقدار ما تعني الانفعال بالمشكلة وأثرها على النفس . وبعض الحلول التربوية للمشكلات – أو ما يتوهم حلاً - تكرر المشكلة وتزيدها تفاقمًا .

القاعدة الثالثة : المشقة تجلب التيسير:

دليلها : قول الله عز وجل: {يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ} .

معنى القاعدة:

أن الأحكام التي ينشأ عن تطبيقها حرج على المكلف ومشقة في نفسه، أو ماله، فالشريعة تخففها بما يقع تحت قدرة المكلف دون عسر أو إحراج.

ومن أمثلة هذه القاعدة:

قصر الصلاة والفطر للمسافر، وقوله صلى الله عليه وسلم في حق المريض: (صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً الحديث) .

القواعد الفرعية المندرجة تحت هذه القاعدة:

1. إذا ضاق الأمر اتسع.
 2. إذا اتسع الأمر ضاق.
 3. الضرورات تبيح المحظورات.
 4. ما أبيح للضرورة يقدر بقدرها.
 5. ما جاز لعذر بطل بزواله.
 6. الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة.
 7. الاضطرار لا يبطل حق الغير.
 8. إذا تعذر الأصل يصار إلى البديل.
- ومن التطبيقات الدعوية لهذه القاعدة :

1. اليسر والبشارة أصل في أمور الدعوة، وهذا يقتضي البعد عن التكلف والتنتع والاعنات، وتحميل الناس ما يشق عليهم أو ينفرهم مما ليسوا ملزمين به شرعاً . وهذا يقتضي مراجعة

الأساليب الدعوية، فإن بعضها فيه نوع إقبال يمكن التخفف منه، وربما أورث نتيجة عكسية، وأضرب مثالا واحدا لاحظته أثناء المشاركة في بعض البرامج التربوية للمدارس . فمن المعلوم أن القدرة الاستيعابية للشخص عند إلقاء المحاضرات تقل مع طول وقت المحاضرة، وتكاد أن تصل للتلاشي إذا زاد وقت المحاضرة عن الساعة خاصة لدى صغار السن، هذا إذا كان الإلقاء تقليديا لا تجديد فيه، ولا وسائل للإيضاح . وهذا يتطلب المراجعة لهذه الوسائل، بعدا عن المشقة المتوقعة ، وطلبا لتجويد العمل .

٢. عندما يجد العالم أو المربي عناصر أقل جودة لتحمل عنه العلم وأبجديات الدعوة، فلا يزهد فيها بحجة عدم وجود العناصر الممتازة من طلاب العلم، فإن حاجة المجتمع ماسة لكل أبناءه، ولو ذهبنا إلى هذا الاشتراط لخلت كثير من الثغور . ولكنه التسديد والمقاربة التي أمرنا بها شرعاً.

٣. حين يصطدم الداعية ببعض المعوقات التي لا يخلو منها طريق الدعوة اللاحب - كما قال تعالى: (الم (١) أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ (٢) وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ (٣)) - ويترتب على هذه المعوقات عدم قدرة الداعي على إنجاز الواجب الشرعي المناط به، أو القصور عن بلوغ المدى الذي اختطه لنفسه، فإن واجبه أن يسعى لتذليل الصعاب على قدر الجهد والطاقة، وبعد ذلك فما يعجز عنه هو معذور فيه، وليس أهلا للوم بعد ذلك.

٤. الداعية والمربي حين يواجه واقعا يحتاج إلى صبر، وتدرج في الإصلاح فهذه الحالة هي من العسر الذي يجلب تيسيرا، بل لابد من التدرج حينئذ، باعتبار أن الدعوة واجبة، ولا يتم القيام بها إلا بهذه الطريقة، والقاعدة الشرعية تقول: (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)

٥. الدعوة إلى الله عز وجل واجبة على كل قادر، وهي حمل عظيم لا يستطيع النهوض به فرد واحد، فوجود هذا العبء العظيم يقتضي التعاون في أدائه، وتوزيع المهام على كل قادر، وألا نترك أهل الهمم العليا وحدهم في الطريق، بل نتعاون تعاوننا تكامليا، دون أن ننظر إلى قلة إسهام البعض بعين الانتقاص، بل نكون كما قال إقبال :

شرار الفأس دع من قال عنه *** أمن فأس؟ أمن حجر يكون؟

القاعدة الكلية الرابعة : قاعدة لا ضرر ولا ضرار:

دليلها : قوله صلى الله عليه وسلم: (لا ضرر ولا ضرار)

معنى القاعدة:

أن الفعل الضار محرم، وتترتب عليه نتائجه في التعويض المالي والعقوبة عند حصوله. كما أنها تعني تحريمه مطلقاً بأي نوع من أنواع الضرر، ويشمل ذلك دفعه قبل وقوعه، كما يشمل ذلك رفعه بعد وقوعه.

كما أنها تلغي فكرة الثأر المحرم والانتقام، وإنما يأخذ الإنسان حقه بالطرق الشرعية بدون زيادة.

أمثلة للقاعدة:

من أمثلة تطبيق هذه القاعدة :

تفعيل نظام الحجر الصحي لدفع ضرر الأمراض المعدية عموماً. ومن أمثلتها أيضاً: وضع المرضى بالأمراض الجنسية الخطيرة- مثل الإيدز- في مصحات خاصة حتى نحمي المجتمع من انتشار الأمراض الفتاكة .

القواعد الفرعية المندرجة تحتها :

١. الضرر يدفع بقدر الإمكان.

٢. الضرر يزال.

٣. الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف.

٤. يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام.

٥. درء المفساد أولى من جلب المصالح.

ومن التطبيقات الدعوية لهذه القاعدة :

١. إلحاق الأذية بالمسلم ممنوع بكل حال ومن ذلك: غيبته، ويحسن هنا التحذير من تلبيسات إبليس في هذا المجال وتزيينه للبعض بأن هذه ليست غيبة وإنما هي من باب النصح للمسلمين، والتحذير من مسلك فلان، ولكن هذا ليس على إطلاقه فهذا مسلك دقيق، وللتحذير من أصحاب البدع والأهواء ضوابط نبه عليها أهل العلم – ليس هذا موضع بسطها - وليست أعراض المسلمين كلاً مباحاً يسومه من شاء، فيجب أن يحذر الداعية الهوى الدفين وحظوظ النفس، وقد تقنع الخلق وتموه عليهم، وقد تنطلى تلك الحيل عليهم، ولكن هل راقبت من يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور؟

ومن صور إلحاق الضرر بالمسلم الوشاية به، والإرجاف، وإطلاق الشائعات الكاذبة، والمساهمة في تعطيل مشروعه الدعوي، وانتقاصه والتهوين من شأن عمله في الدعوة إلى الله عز وجل، بحجة مخالفته لك في الاجتهاد، أو سلوكه طريقاً تراها أنت غير مجدية، وقد قال الإمام مالك رحمه جواباً لمن أنكر عليه قعوده عن الخروج في سبيل الله مجاهداً: (أرجو أن يكون كلانا على خير وبر وقيل ذلك كان في الصحابة حسان بن ثابت للشعر وخالد للجهاد،

وزيد بن ثابت لجمع القرآن الكريم، وبلال للأذان، ولم ير أحد منهم أن عمل الآخر عبث أو مضيعة للوقت، وإن كانت الأعمال في نفسها تتفاضل .

٢. لا يتخذ المسلم من أذية غيره له ذريعة إلى أن يؤدي هذا الغير إلا من باب قوله تعالى (وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ) وقوله تعالى (وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ) وهذا هو الأصل بالنسبة للفرد المسلم، لكن بالنسبة لعموم الدعاة وأهل الخير فقد يختلف الأمر فيما إذا كان المعتدي أو المضار قد ثلم عرض مجموع أهل الخير وشوّه سمعتهم بالزور والبهتان والطعن الكاذب، فقد يندب رد عدوانه وإيقافه عند حدّ لا يجاوزه، بل والمطالبة له بالاعتذار أو إكذاب نفسه لأن المصلحة هنا عامة، والتساهل في هذا الأمر يفضي إلى مزيد من التطاول الذي لا يقف عند حد . وعند الرد لا بد من مراعاة الضوابط اللازمة من تخصيص هذا الردع بالفاعل دون أسرته وأهله، وأن يكون الردع على قدر فعله، ثم قبول إنابته والكف عنه حينئذ.

٣. التصرفات التي تلحق الضرر بالفرد والمجتمع ممنوعة، ويحكم على هذه التصرفات من خلال الموازنة بين المصالح والمفاسد للعمل الدعوي. وكذلك يجب التركيز على مآلات الأمور وعواقبها دون الاكتفاء بالنظرة الآنية القاصرة .

٤. الحاجة إلى إحياء فقه الموازنات، وفقه الأولويات، وهناك كتابات ناضجة، والله الحمد، من ناحية التأصيل، لكن الناحية التطبيقية في حاجة إلى المزيد .

القاعدة الكلية الخامسة : العادة محكّمة :

ودليلها : قول الله عز وجل: {وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ} .

وقوله صلى الله عليه وسلم: (خذي ما يَكْفِيكَ وولديك بالمعروف) .

معنى القاعدة:

ومعناها أن العادة تعتبر مرجعاً في الأمور الشرعية المطلقة التي لم تحدد، مثل ضابط نفقة الزوجة والأولاد ونحو ذلك. ولا يعني هذا أنها دليل شرعي مستقل يؤسس الأحكام، بل تدور في فلك النصوص الشرعية المطلقة التي لم تقيد ولم تحدد، وبناءً عليه فإذا خالفت نصاً شرعياً فلا عبرة بها، ولذا قال الناظم :

والعرف معمول به إذا ورد حكم من الشرع الشريف لم يحد

أمثلة للقاعدة:

١. نفقة الزوجة واجبة، لكن تحديد مقدارها يرد إلى عرف الناس، فما جرى به العرف في العادة عمل به.

٢. وكذلك نفقة الأبناء والمماليك والبهائم.

٣. إذا قال: اشتر لي دابة فهل يعمل بالدلالة اللغوية للدابة أو بالدلالة العرفية ؟ الجواب يعمل بالدلالة العرفية تطبيقاً لهذه القاعدة .

٤. إذا جرى عرف في البلد في ضابط قبض المبيع، أو شرط عرفي عمل به.

القواعد الفرعية المندرجة تحتها :

١. استعمال الناس حجة يجب العمل بها.

2. إنما تعتبر العادة إذا اضطردت وغلبت.

3. العبرة للغالب الشائع لا النادر.

٤. الحقيقة تترك بدلالة العادة.

٥. الكتاب كالخطاب.

٦. الإشارة المعهودة للآخرين كالبيان باللسان.

٧. المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً.

٨. التعيين بالعرف كالتعيين بالنص.

٩. المعروف بين التجار كالمشروط بينهم.

ومن التطبيقات الدعوية لهذه القاعدة :

ما يوجد لدى الدعاة من المناشط الدعوية التي تحتاج الى ترتيب واستئذان وضبط للأمور التي لا يستقيم أي عمل إلا بها، فلا تنكر هذه الأعراف، وهي معتبرة، طالما أنها لا تخالف نصاً شرعياً أو إجماعاً، وطالما كانت مشتملة على مصلحة تعود على الدعوة بالخير ومما نص عليه الفقهاء: "أن المعروف بين التجار كالمشروط بينهم" فكذاك الدعاة ، فإن ما تعارفوا عليه مما استوفي الشروط السابق ذكرها يعد معتبراً ، ومحكماً .

خاتمة

هذه بعض العناصر المهمة في القواعد الفقهية، فهي وإن قصرت في عرضها، ولكني آثرت أن تكون كذلك، لتكون بداية حقيقية لطلاب العلم، وتعطيهم نبذة مختصرة عن هذه القواعد، والسبب الآخر هو أنني أردت أن أنقل لإخواني وأساتذتي ما تعلمته في مجال القواعد الفقهية، فهذا هو جهد المقل، وأرجو من الحق تبارك وتعالى أن يجعلنا أهلاً للعلم، وأن يفتح علينا فتوح العارفين، وأن يلهمنا رشدنا، ويقينا شر أنفسنا، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

إعداد

حسام العيسوي إبراهيم

إمام وخطيب ومدرس

المراجع

- ١- القواعد الشرعية ودورها في ترشيد العمل الإسلامي
د/ محمد أبو الفتوح البيانوني (كتاب الأمة)
- ٢- القواعد الفقهية لفهم النصوص الشرعية
ش/ عبد الرحمن بن ناصر السعدي
- ٣- شرح القواعد الفقهية
د/ محمود عثمان
- ٤- المعجم الوسيط .
- ٥- التعريفات للجرجاني .
- ٦- موقع الربانية (فقهيات حديثة).
- ٧- موقع الملتقى الفقهي.

الفهرس

الصفحة	العنوان
٢	إهداء.....
٣	المقدمة.....
٤	الفصل الأول.....
٥	ما هي القاعدة الفقهية.....
٧	فوائد دراسة القواعد الفقهية.....
١٣	الفصل الثاني.....
١٤	أشهر الكتب المؤلفة في القواعد الفقهية.....
١٨	الفصل الثالث.....
١٩	القاعدة الأولى.....
٢٦	القاعدة الثانية.....

٣١	القاعدة الثالثة
٣٥	القاعدة الرابعة
٣٩	القاعدة الكلية الخامسة
٤٢	الخاتمة
٤٣	المراجع
٤٤	الفهرست